



خلال تسلم بنك الخليج جائزة موسوعة غينيس للأرقام القياسية

خلال سحب «مليونير الدانة» «الخليج»: مسابقة «صيد الكاش» تحصد نجاحاً كبيراً

عطشان، أسماء جواد القلاف، محمد خريبط، محمد حسين سليمان، ميشال دانييل فان زيل، رنا رسول أنور، هاني عادل عبدالله عيسوي، محمد خير قسطنطيني.

منها في 10 ثوان، وبعد جمعها قام كل من «ولد الديرة» خالد العفوق، وخالد الأنصاري وعضو فريق بنك الخليج محمد الصراف وممثل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني بعدها باستبدالها بنقود حقيقية فوراً.

وقد تم الإعلان عن الفائزين كالتالي: يحيى مشعل الشطي، سعود سعد حماد، محمد جاسم جفيرة، مساعد

حصد حدث سحب مليونير الدانة المرتقب من بنك الخليج نجاحاً كبيراً في الكويت تعزز بدخول السحب موسوعة غينيس للأرقام القياسية TM من خلال حصوله على لقب «أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي» في العالم، وذلك يوم الخميس 5 الجاري في «الأقنيون».

وقام بنك الخليج بإطلاق مسابقة «صيد الكاش» الفريدة والأولى من نوعها في الكويت، وكان الإشتراك في هذه المسابقة مفتوحاً لجميع الحاضرين في موقع الحدث في «الأقنيون»، حيث توجب عليهم التسجيل فقط وبطريقة مجانية، وتم اختيار أسماء المشاركين بشكل عشوائي الذين استمتعوا بأجواء من البهجة والسرور. أما قواعد المسابقة فكانت بسيطة وممتعة، وكل ما هو مطلوب من المشاركين الدخول إلى صندوق مليء بالنقود المتطايرة والتقاط ما أمكن



جانب من مسابقة «صيد الكاش»

تجاوز تحديات تذبذب السيولة وعدم استقرار الطلب على المشاريع «المزايا»: العقار الخليجي حقق قفزات محدودة في 2016

بالإضافة إلى حجم العقود الجاري تنفيذها، حيث سجلت أسواق مواد البناء تراجعاً ملموساً في دول المنطقة خلال عام 2016 تراوحت بين 15٪ و 30٪، وعلى صعيد قيم الصفقات العقارية والمبيعات المنفذة خلال عام 2016، والتي بدورها أظهرت قيم السيولة المتداولة ومستويات الطلب على البيع والشراء والرهن لدى أسواق المنطقة، فقد جاءت الأسواق السعودية في المقدمة، وسجلت تراجعاً على قيم وعدد الصفقات العقارية المنفذة خلال عام 2016 بنسبة وصلت إلى 23٪، بما يعادل 281 مليار ريال مقارنة بمستوى 368 مليار ريال خلال العام 2015، وذلك نتيجة تراجع المسجل على أسعار الأراضي السكنية بشكل خاص والتي وصلت إلى 32٪ خلال عامين فقط.

عام لدى أسواق المنطقة. وعن قطاع الإنشاءات، فقد حصل العديد من الأعباء خلال العام الماضي بسبب التقلبات التي سجلتها الأسواق الاقتصادية للسوداء الخليجية والعالمية، وتراجع الإنفاق الحكومي، وتراجع عوائد النفط، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها قطاع الإنشاءات وتراجع المشاريع والعقود إلا أن البيانات تشير إلى وجود مشاريع عقارية تحت التنفيذ بقيمة تصل إلى 2,6 تريليون دولار تتركز في كل من دولة قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية. وقال التقرير إن هناك تبايناً ملحوظاً على وتيرة النشاط بين الأسواق في المنطقة تبعاً لحجم العجزات المسجلة على الموازنات العامة وخطط الإنفاق القادمة وأولوياتها،

واجه التمويل العقاري الخليجي العديد من التحديات المتعلقة بالضمانات وليس بأسعار الفائدة، ويعود ذلك إلى القطاع البنكي الذي يلجأ إلى تحسين شروط التمويل مقابل المزيد من الضمانات الملموسة في ظروف عدم الاستقرار وصعوبات التنويع بالمستقبل. وأشار التقرير إلى أن أسواق الإمارات العقارية باتت من أكثر الأسواق نشاطاً في المنطقة في التمويل العقاري، حيث سجلت حالة من الاستقرار وبقيت عند مستويات تتراوح بين 3٪ و 4٪، الأمر الذي يشير إلى بقاء أسعار الفائدة جاذبة للمعملاء وعادة للبنوك، فضلاً عن دورها في الحفاظ على مستويات الطلب عند حدود جيدة على الرغم من الصعوبات والتحديات المسجلة على قيم السيولة المتداولة بشكل

مختلفة أثرت على واقع كل سوق من أسواق المنطقة، وأدت إلى تداخل الأسواق بين بعضها البعض على شكل استثمارات فردية ومؤسسية، مما أدى إلى التأثير على الطلب والمشاريع العقارية بجميع أنواعها. وأكد التقرير أن التحديات التي مر بها القطاع العقاري في عام 2016، يمكن الاستفادة منها في العام الحالي والأعوام القادمة لتطوير واقع ومستقبل السوق العقاري الخليجي، وضمان جاذبيته الاستثمارية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. وتطرق التقرير إلى التمويل العقاري الذي لم يشهد أي ارتفاعات على أسعار الفائدة على مستوى تمويل المشاريع أو تمويل مشتريات الأفراد، حيث بقيت أسعار الفائدة مستقرة عند حدودها المسجلة، بينما

أشار تقرير صادر عن شركة المزايا القابضة إلى أن المؤشرات الخاصة بأداء القطاع العقاري الخليجي في عام 2016، أظهر العديد من البيانات التي تشير إلى تحقيقه قفزات محدودة مصحوبة بنتائج إيجابية متوسطة شبه ملموسة، بعكس التوقعات والتحديات التي كانت تنبأت بأن يتم تسجيل انهيارات أو فقاعات خطيرة تحمل في طياتها الكثير من التحديات على واقع ومستقبل القطاع العقاري. وقال التقرير إن القطاع العقاري الخليجي مر بالكثير من التطورات المتسارعة والتحديات المتنوعة كان في مقدمتها تذبذب قيم السيولة المتداولة، وعدم استقرار الطلب العقاري على المشاريع العقارية السكنية والتجارية والاستثمارية، وأن هذه التطورات أخذت أشكالاً

«النقد الدولي»: 2,3٪ النمو الاقتصادي في الخليج خلال 2017 «ميد» الكويت الوحيدة بالمنطقة بلا عجز في 2017

الأسعار، لم تكن هناك توقعات في نهاية 2016 بالعودة إلى ارتفاع الأسعار لأكثر من 100 دولار للبرميل التي بلغت بين عامي 2011 و 2014، إذ أن الأسعار لا تزال تتحرك في نطاق يتراوح بين 50 و 60 دولاراً للبرميل.

نقطة التعادل

ويتوقع الصندوق ارتفاع متوسط سعر خام برنت في 2017 إلى نحو 50,1 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 43 دولاراً في 2016، ويوالي ارتفاعه ليصل إلى 57,5 دولاراً بحلول عام 2021 وتتماشى هذه التقديرات مع توقعات أخرى.

ورأت المجلة أن الاقتصادات النفطية في المنطقة لم يعد لديها عند هذه المستويات، المصداق المادية التي مكنتها في الماضي من تأجيل اتخاذ قرارات صعبة من الناحية السياسية بشأن خفض الإنفاق وأصلاحات سوق العمل أو تخفيضات دعم الطاقة.

وختتمت المجلة بما نسبته إلى مدير منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود احمد الذي قال «إن انتعاش أسعار النفط لا يغير بصورة جوهرية النظرة المستقبلية لها أو حتى التداعيات على الصناعات النفطية في المنطقة، وسيظل مصدر النفط يواجه بعض الخيارات السياسية الصعبة سواء لموازنة الميزانيات الحكومية أو لتنويع اقتصاداتهم ليصبحوا أقل اعتماداً على النفط».

قالت المجلة أن آفاق اقتصادات الشرق الأوسط في 2017 تبدو أكثر إشراقاً مما كانت عليه قبل 12 شهراً، على الأقل بالنسبة لمنتجي النفط في المنطقة. وسيرتفع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من 1,7٪ في 2016 إلى 2,3٪ في 2017، وفقاً لصندوق النقد الدولي، في حين يبقى النمو في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مينا - ثابتاً عند حوالي 3,2٪.

وأضافت المجلة أنه على الرغم من المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الكلي، فإن تحديات السياسة التي تواجه الحكومات في سعيها للسيطرة على العجز المالي المتزايد وارتفاع مستويات الديون أصبحت صعبة على نحو لم تشهده من قبل. ويتوقع الصندوق ارتفاع أسعار النفط في عام 2017 بنسبة 17,9٪ على أساس سنوي، ولكنه يعول أيضاً على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي ستخفف من الأيام صعبة تحقيقها من الناحية السياسية. وبعد تدهورها لفترة طويلة في عام 2016 حققت أسعار النفط نزوة ارتفاعها في 12 ديسمبر ليصل برنت إلى 57,9 دولاراً في أعقاب اتفاق بين المنتجين على خفض الإنتاج ابتداء من الأول من يناير الجاري، ويزيد هذا السعر بنسبة 48,5٪ عن 27 دولاراً التي بلغها مطلع عام 2016، مسجلاً أدنى هبوط منذ 30 عاماً.

ولكن حتى مع هذا الانتعاش السريع في

اللزامة لتغطية الالتزامات الحالية ونحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية. ونتيجة لذلك، بعد سنوات من التمتع بغواض وفيرة، فانه كل حكومات المنطقة، باستثناء الكويت، من المتوقع أن تتكبد عجزاً في موازنة عام 2017.

وقالت المجلة أنه من أجل تمويل العجز فإن الكويت وإبوظبي وقطر والسعودية ستستمر في السحب من احتياطياتها الضخمة بالعملة الأجنبية التي تراكمت خلال العقد الماضي، ولكن هذه الإرصدة محدودة حيث أنه خلال العامين الماضيين فقط - منذ أن رفعت احتياطياتها إلى 562 مليار دولار في أغسطس 2014، فقد سحبت الرياض 170 مليار دولار حتى أغسطس 2016، ومن المتوقع أن يتراجع المركز المالي للمملكة بنسبة 30٪ بحلول 2019، في حين يتراجع المركز المالي الكويتي بنسبة 20٪. وبالإضافة إلى السحب من الاحتياطي، فإن دول التعاون ستزيد اقتراضها من الأسواق المالية خلال السنوات المقبلة لتمويل عجزاتها، وستكون السعودية أكبر المقرضين. وفي ضوء النظرة المستقبلية لأسعار النفط، فإن أهم العوامل لتعزيز اقتصادات دول التعاون يتمثل في تسريع تطبيق الإصلاحات اللازمة لتقليص الانفاق الحكومي والمضي قدماً في عمليات الخصخصة وتعزيز الكفاءة المالية.

أسعار النفط

وفيما يتعلق بأسعار النفط، والنمو الاقتصادي

الكويت والعراق

والإمارات فقط

قد تحقق فوائض

مالية ب 2021

20٪ تراجع المركز

المالي الكويتي

بحلول 2019..

والسعودي 30٪

توقعات بارتفاع

النفط العام

الحالي 17,9٪

آفاق نمو اقتصادات

دول النفط في

2017 أكثر إشراقاً

منها قبل 12 شهراً

وقالت مجلة ميد في هذا

السياق، أن دول الخليج

تمكنّت من كبح جماح

الانفاق، نتيجة تحصيل

المصروفات الرأسمالية

على المشاريع الكبرى العبد

الأكبر من التخفيضات.

ورأت المجلة أن تطبيق

الإصلاحات الاقتصادية

التحدي الرئيسي لحكومات

المنطقة في 2017 في غمرة

مساعيها لمواجهة آثار

انخفاض أسعار النفط

وتقلص الإيرادات العامة.

وأضافت ميد أن هذه

التوقعات في أقل بكثير من

المستويات المطلوبة للحفاظ

على مستوى المصروفات



السعودية: منح التأشيرات للمستثمرين الأجانب إلكترونياً خلال 24 ساعة

وشروط تسهم في السماح للمستثمرين الأجانب بزيارة المملكة والإطلاع على المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة خلال 24 ساعة من تسلم جواز الزائر. ووفقاً للتعليم الجديد الذي أقر بناء على توجيهات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية نحو تحفيز بيئة الاستثمار، وبمتابعة وإشراف اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص، جرى تصنيف تأشيرات الزيارة التجارية إلى ثلاث فئات، تأشيرة الزيارة التجارية لمنشأة عاملة في المملكة، وتأشيرة زيارة رجال الأعمال، وتأشيرة الزيارة للوفود التجارية.

وقد بدأ بالفعل سريان تطبيق قرار منح التأشيرات التجارية لكل من فئة رجال الأعمال، وفئة الوفود التجارية اعتباراً من مطلع الأسبوع الماضي، فيما سيتم بدء تطبيق منح تأشيرات الزيارة للمنشآت التجارية العاملة في المملكة خلال الأيام القليلة المقبلة. وباتت عملية إصدار تأشيرات الزيارة التجارية للمنشآت تتم إلكترونياً دون الحاجة إلى خطاب دعوة لتسهيل لجهات المختصة فيها، وذلك بعد إجراء ربط إلكتروني بين الجهات ذات العلاقة، كما تم إلغاء المصادقة على خطابات الدعوة من الغرف التجارية.

العربية: أقرت وزارة الخارجية السعودية آلية لتسهيل وتسريع إجراءات الحصول على التأشيرات التجارية لدخول المملكة إلكترونياً وفق ضوابط

تعلن شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي بصفتها مضي صندوق الأوسط للسوق النقدي بالدولار الأمريكي عن موعد اجتماع جمعية حملة الوحدات والذي يقرر عقده في تمام الساعة 12:30 ظهراً يوم الأربعاء الموافق 25 يناير 2017 في مقر شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي في برج جاسم - شارع السور الطابق 15، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1- تعيين أمين سر للجمعية ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.

2- أخذ موافقة حملة الوحدات على خطة التسوية النقدية المقدمة من قبل الشركة الدولية للإجارة والاستثمار لصالح الصندوق والتي سيتم عرض تفاصيلها بالكامل في الجمعية. على أن لا يكون هناك تعارض مصالح مع الأطراف ذات الصلة.

علماً بأنه في حال عدم اكتمال النصاب في الموعد المحدد سيكون الاجتماع الثاني لاتخاذ جمعية حملة الوحدات للصندوق في يوم الخميس الموافق 26 يناير 2017 في نفس المكان ونفس الموعد.

لاستلام بطاقات الدعوة لحضور الجمعية بصفه شخصية. يرجى مراجعة الشركة الخليجية لخفض الأوراق المالية - شرق - شارع مبارك الكبير مقابل بنك الخليج الرئيسي - عمارة زيد الكاظمي - الدور الرابع - هاتف: 2225 0600.

لاستفسار أو لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» هاتف: 2225 5058 / 2225 5541.

كميفك K M E F I C

دعوة لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات لصندوق الأوسط للسوق النقدي بالدولار الأمريكي (تحت التصفية)

مركز

إعلان

دعوة لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 2017/1 لـ «صندوق المركز للادخار» (تحت التصفية) المنعقد يوم الإثنين الموافق 23 يناير 2017

يسر شركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. («المركز»)، مدير صندوق المركز للادخار (تحت التصفية)، دعوة حملة وحدته لحضور اجتماع جمعية حملة الوحدات رقم 1 لسنة 2017 وذلك يوم الإثنين الموافق 23 يناير 2017 الساعة 1:00 ظهراً في مقر مدير الصندوق الكائن في شرق - شارع أحمد الجابر - برج يونيفرسال - الدور الثاني.

جدول الأعمال

1. تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2. الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
3. الاطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.
4. عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق للفترة من 1 يناير 2016 حتى 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.
5. عرض مقترح ضوئية على بعض استثمارات الصندوق، على أن لا يكون هناك تعارض مصالح مع أطراف ذات صلة بالصندوق.
6. تحديد المدة المتبقية لانتهاء من أعمال التصفية.
7. تحديد الجهة التي ستقوم بحفظ الدفاتر والمستندات المتعلقة بتصفية الصندوق لمدة خمس سنوات من تاريخ إلغاء الصندوق من سجلات هيئة أسواق المال.

* في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، يؤجل الاجتماع إلى يوم الإثنين الموافق 6 فبراير 2017 الساعة 1:00 ظهراً.

(ملاحظة: يرجى العلم بأن نموذج «توكيل حضور اجتماع جمعية حملة الوحدات» متاح على الموقع الإلكتروني لمدير الصندوق www.markez.com وبمقره الرئيسي في الدور الأرضي - مبنى الصيغ - ش. مبارك الكبير - مقابل بورصة الكويت على أن يتم إرساله إلكترونياً قبل ثلاثة أيام عمل من تاريخ الاجتماع).

مركز MARKAZ

965 2224 8000 | markez.com

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. | إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية